

أشاد بالدور البطولي للقوات المسلحة والأمن في الذود عن أمن واستقرار الوطن

مجلس الوزراء يقر مصفوفة تنفيذ توصيات بعثة ومجلس حقوق الإنسان حول اليمن

تشكيل غرفة عمليات مشتركة لكافة الجهات المعنية لضمان استمرار توصيل الخدمات الأساسية للمواطنين

□ صنعاء / سبأ //

أقر مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مصفوفة تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير بعثة المفوضية السامية لحقوق الإنسان وقرار مجلس حقوق الإنسان حول اليمن الصادر بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠١١م.

ووافق المجلس بهذا الخصوص على تشكيل لجنة تحقيق مستقلة بالتوافق مع المعايير الدولية ذات الصلة للقيام بتحقيقات شفافاً ومستقلة في الادعاءات ذات الصلة بشأن الانتهاكات لحقوق الإنسان.. وكلف وزير الشئون القانونية بإعداد مشروع قرار جمهوري بتشكيل اللجنة.

وأكد مجلس الوزراء بهذا الشأن أهمية تقديم الأحزاب السياسية المعارضة لقراراتها بالأسماء التي ستشارك من جانبها في هذه اللجنة إلى جانب الأسماء المختارة من الجانب الحكومي.

وغطت المصفوفة التنفيذية المقدمة من اللجنة الوزارية المكلفة من المجلس بإعدادها برئاسة وزير الخارجية كافة الجوانب الواردة في التوصيات والقرار وذلك بتحديد الإجراءات اللازمة لتنفيذها في ذلك الإجراءات الخاصة بإعلان تحقيقات شفافة ومستقلة تتوافق مع المعايير الدولية حول الادعاءات ذات الصلة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة خلال الأزمة الراهنة، والالتزام بتعويض الضحايا والأسر الذين عانوا من أضرار بما في ذلك الوفيات والإصابات الجسدية وذلك عبر تنفيذ الإجراءات القضائية بهذا الشأن، فضلاً عن تعزيز الإجراءات التي قامت بها الجهات الحكومية المعنية لمنع وإيقاف استخدام وتجنيد الأطفال، إضافة إلى ضمان توفير الإمدادات والخدمات الأساسية (الكهرباء، والوقود والمياه والمواد الطبية والمرفق الطبية والتعليمية).

ولفتت المصفوفة إلى أنه تم بهذا الخصوص تشكيل غرفة عمليات مشتركة دائمة (لجنة طوارئ) من كافة الجهات المعنية بتلك الخدمات لضمان استمرار توصيل هذه الخدمات ومواجهة الطوارئ بالتعاون مع الأجهزة الأمنية، إضافة إلى اتخاذ كافة التدابير الاحتياطية اللازمة لتأمين مخزون استراتيجي من المشتقات النفطية والمواد الغذائية الأساسية.

واستعرضت المصفوفة بالتفصيل الإجراءات التنفيذية المتخذة لبقية هذه التوصيات ومضمون قرار مجلس حقوق الإنسان والخاصة بالحكومة مع تحديد نوعية الإجراءات المنفذة وفترة إنجاز المهمة، إضافة إلى الجهة المعنية بالتابع.

ووافق مجلس الوزراء على مشروع إنشاء كلية مجتمع في مديرية البيضاء، محافظة البيضاء، وفقاً للدراسة المقدمة من وزارة التعليم الفني والتدريب المهني، وكلف وزير التعليم الفني والمالية باتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن اعتماد تنفيذ المشروع.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات المتضمن نتائج حملة التفتيش الميداني التي نفذتها الوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات للوقوف على حالة الانضباط الوظيفي ومؤشرات الالتزام بالاداء الرسمي في وحدات السلطتين المركزية والمحلية عقب عطلة عيد الأضحي المبارك وتحديدًا خلال الثلاثة الأيام الأولى من بدء الدوام الرسمي يوم السبت الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١١م.

وقد وجه المجلس بتطبيق الجزاءات القانونية



التأكيد على ضرورة تطبيق الجزاءات القانونية على حالات الغياب عقب إجازة العيد

كما أطلع مجلس الوزراء على التقرير السنوي لوزارة الاتصالات وتقنية المعلومات لعام ٢٠١٠م، وتضمن التقرير التطورات التي شهدتها قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات والبريد والمضامين المنفذة خلال العام الماضي، بما ساهم في نشر خدماتها في كافة أرجاء الجمهورية وفق أحدث التقنيات والأنظمة، إضافة إلى المشاريع الهامة التي تنفذها المؤسسة العامة للاتصالات السلكية واللاسلكية لتطوير هذا القطاع الحيوي المتسارع وتغييراته وبرامجه وخدماته.

وقدم مجلس الوزراء وزير الداخلية شرحاً تفصيلياً حول الحالة الأمنية ومستجداتها على مستوى الجمهورية في ظل الأزمة الراهنة التي تشهدها البلاد.. مغفداً الادعاءات والاكاذيب التي تحاول أحزاب المعارضة الترويج لها إعلامياً لتأليب الرأي العام المحلي والخارجي على الحكومة بما في ذلك البلبغات والتضخيم لعدد القتلى في محافظة تعز، إضافة إلى ما تقوم به الميليشيات المسلحة التابعة لحزب الإصلاح الإخوان المسلمين والنشطاء على محسن صالح وأتباعهم من اعتداءات مسلحة استهدفت المصالح العامة والخاصة بالمحافظة

الأجهزة والمجالس واللجان، فيما تصدرت على مستوى الوزارات الشؤون السلكية والتخطيط والهيئات فقد تصدرت هيئة الواصفات والمقاييس وهيئة مستشفى الثورة العام والهيئة العامة للطيران المدني والأرصاد الجوية الأعلى في الحضور. وفيما يخص وحدات السلطة المحلية فقد احتلت محافظات حضرموت والمهرة والمحويت المرتاب الأولى من حيث نسبة الغياب غير المأذون عنها محافظة إب بنسبة ٩٨,٦٪ وسبتمبر ٩٨,٤٪ ثم ٩٧,٦٪ و٩٦,٦٪ على التوالي، فيما جاءت في المرتبة الأخيرة محافظة عمران بنسبة حضور ٨٧,٥٪.

وعبر المجلس عن شكره وتقديره للوحدات الإدارية التي حققت أعلى نسبة حضور في وحدات السلطتين المركزية والمحلية، وكلف وزير الخدمة المدنية والتأمينات توجيه تنبيهات كتابية إلى الوحدات الإدارية والمحافظات التي تراوحت نسبة الحضور لوظائفها ما بين ٧٠-٨٠٪ وإنذار لوحدات الخدمة العامة التي وجدت مغلقة عند التفتيش وذلك التي سجلت نسبة الحضور فيها أقل من ٧٠٪.

المندوبين عليها في تشريعات الخدمة المدنية والنظم والقرارات النافذة بشأن حالات الغياب غير المأذون لها، على أن يتولى الوزراء والمحافظون كل فيما يخصه توجيه إشارات كتابية إلى القيادات الإدارية والقائمين ورؤساء الأجهزة التنفيذية المحلية التي وجدت مغلقة أثناء التفتيش في وحداتهم والوحدات التابعة لها أو التي يشرفون عليها، دونما إخلال بخصوصيات أو استثناءات أيام الغياب غير المأذون عنها والوحدات والموظفين المعنيين في تلك الوحدات ومتابعة توريد حساباتها إلى حساب الحكومة العام.

وبين التقرير أن خطة النزول الميداني لوحدات السلطة المركزية استهدفت ١٢٩ وحدة من وحدات الخدمة العامة المركزية، وصل فيها نسبة الموظفين المتوجهين حضورهم في أول يوم دوام عقب عطلة عيد الأضحي المبارك حوالي ٩١٪، فيما استهدفت الخطة ٢٠ وحدة إدارية في وحدات السلطة المحلية تم فيها تفتيش ٨٥٨ مكتباً وفرعاً فيها وبلغت نسبة الموظفين المتوجهين حضورهم فيها حوالي ٩٢٪.

ووفقاً للتقرير فقد تصدر المجلس الاقتصادي الأعلى ورئاسة الوزراء ومكتب رئاسة الجمهورية المرتاب الأولى في نسبة الحضور على مستوى

ضمن موازنة العام المالي القادم ٢٠١٢م، وتضمنت الدراسة المقدمة لمتطلبات الرئيسية والمشروع من فنية وبشرية ومادية وخدمية، والأهداف التي ستحققها الكلية في توفير فرص تعليمية وتدريبية تلبي حاجيات المجتمع وتوفير احتياجات المحافظة من الكوادر البشرية المؤهلة والمدربة لسد احتياجات مختلف النشاطات الاقتصادية والخدمية، باعتبار أن التخصصات المقترحة ستلبي احتياجات قطاعات التشغيل والبيئة المحيطة بصورة عامة من الخدمات التعليمية والتدريبية التي تستعمل بها.

واطلع مجلس الوزراء على تقرير وزارة الخدمة المدنية والتأمينات المتضمن نتائج حملة التفتيش الميداني التي نفذتها الوزارة ومكاتبها في أمانة العاصمة والمحافظات للوقوف على حالة الانضباط الوظيفي ومؤشرات الالتزام بالاداء الرسمي في وحدات السلطتين المركزية والمحلية عقب عطلة عيد الأضحي المبارك وتحديدًا خلال الثلاثة الأيام الأولى من بدء الدوام الرسمي يوم السبت الموافق ١٢ نوفمبر ٢٠١١م.

وقد وجه المجلس بتطبيق الجزاءات القانونية

رئيسة اتحاد نساء اليمن تؤكد أهمية ردم الفجوة بين القوانين الخاصة بحقوق المرأة وتطبيقاتها

أطول مشاريع منظمة أوكسفام في اليمن والذي يهدف إلى دعم النساء العنفات وتوفير مظلة حماية لهن من جميع أشكال العنف الموجه ضدهن أسرياً واجتماعياً، والعمل على استقبال النساء المعنفات في دار الوتام الأمن التابع للاتحاد والتنسيق مع أقسام الشرطة في كافة المحافظات على عدم إدخال مباشرة السجن النساء مالم تكن تفهمها جسدياً، وذلك حفاظاً على المرأة ومكانتها في الأسرة والمجتمع.

وأشارت إلى أن الاتحاد يعمل على توفير حماية للأطفال وينفذ عدداً من المشاريع في سجون الأحداث على مستوى محافظات الجمهورية، وعمل على توفير وتأهيل سجون خاص بالأحداث منعزل عن سجون الكبار وتأهيله بالإضافة إلى وضع برامج للتدريب والتأهيل داخل السجن.

من جهتها أشادت مندوبة منظمة أوكسفام بإتخاذ نساء اليمن في تنفيذ المشاريع المشتركة مع المنظمة مشيرة إلى التقدم المحسوس في مجال الحماية القانونية للمرأة والنجاح الذي حققته اتحاد نساء اليمن في توفير جهة مختصة بدعم النساء المعنفات في المحاكم والسجون وعلى مستوى الأقسام أيضاً وتوفير دار أمن لهن بعيداً عن السجن والعمل على توفير الحماية والرعاية الصحية للمعتقلات وتأهيلهن لإعادة دمجهن في المجتمع.

بذات أسس بصنعاء فعاليات الورشة الخاصة بحقوق المحترجات والمهاتمات في القانون وأشكاله التنفيذية لندفي القانون وينظما اتحاد نساء اليمن خلال الفترة ١٥-١٦ من نوفمبر الجاري، بمشاركة ٢٥ مندوباً من وزارة الداخلية والعمل على النساء في السجون وأقسام الشرطة والنيابة ووزارة الداخلية وتهدف الدورة إلى إكساب المشاركين مهارات حول كيفية التعامل مع النساء المعنفات وتوعيتهم في مجال حقوق المرأة وتدريبهم على القوانين الخاصة بالمرأة بشكل عام والتعاون معهم في دعم أنشطة الاتحاد في مناصرة المرأة.

وفي الافتتاح أكدت رئيسة اتحاد نساء اليمن رمزية عباس الارياي أهمية تطبيق القوانين الخاصة بحقوق المرأة، مشيرة إلى الدور الذي يقوم به الاتحاد في ردم الفجوة بين القوانين الخاصة بحقوق المرأة وتطبيقها، بالإضافة إلى الفجوة بين حقوق المرأة في الشريعة الإسلامية والموروث الثقافي والعادات والتقاليد.

وتطرق إلى مشروع الحماية القانونية الذي ينفذه الاتحاد بالتعاون مع منظمة أوكسفام والذي بدأ عام ٢٠٠٠م ويعتبر من

مناقشة الوضع الأمني بمديرية الزاهر بالبيضاء

البيضاء / سبأ
ناقش لقاء موسع في محافظة البيضاء أمس، برئاسة المحافظ محمد ناصر العاصري ضم القمادات العسكرية والأمنية والمشائخ والأعيان والعقال والشخصيات الاجتماعية بمديرية الزاهر الوضع الأمني بالمديرية وقاغبة تكامل الدور المجتمعي لحاضرة أي تداعيات من شأنها إلقاء السكنة العامة للمواطنين.

واستعرض اللقاء الذي حضره وكيل المحافظة حسين عديروس الحمقاني ومدير أمن المحافظة العميد الركن نجم الدين هراش، الدور المناط الذي يجب أن يضطلع به أبناء المجتمع في مواجهة الأفكار المتطرفة والوقوف بحزم ضد كل من تسول له نفسه المساس بالأمن والاستقرار وصد مكابيد العناصر المتطرفة على المنشآت العامة والخاصة التي تعمل على تنفيذ أجندة خارجية.

وفي اللقاء أشاد المحافظ العامري بالدور النضالي لبناء قبيلة آل حميقان إلى جانب الوطن وإسهاماتهم في ثورتى ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر وحماية الوحدة اليمنية، مؤكداً ضرورة تمسك الشرفاء بمواقفهم الوطنية في خدمة المجتمع وصالح الوطن لينعم الجميع بالأمن والتوجه نحو البناء والتنمية ومنع أي قوى تحاول إثارة أعمال الفوضى ونشرها في المحافظة وهو الأمر الذي لن يقبله المجتمع.

مخاطر التطرف والإرهاب في ندوة علمية وتوعوية بمحافظة الجدة

الثورة / يحيى كرد
بدأت أمس بمحافظة الجدة ندوة علمية وتوعوية حول التطرف والإرهاب ومخاطرها على الفرد المجتمع والبلاد التي ينظمها مشروع شباب من أجل محاربة الإرهاب بجمعية الأمل الاجتماعية التفتوية بالتعاون مع مؤسسة المستقبل بمشاركة ٣٠ مشاركاً ومشاركة من قيادات منظمات المجتمع المدني الأكاديميين والإعلاميين والحقوقيين.

وتهدف الندوة على مدى يومين إلى تعزيز الوعي لدى المشاركين بمخاطر التطرف والإرهاب والحوادث المؤسفة للتطرف والإرهاب وبينته ومكافحة النفوذ المتزايد للإرهاب وأهميته التمساح والاعتدال في البيولوجيات والوسطية والاعتدال.

محافظ لحج يلتقي ممثل المفوضية السامية للاجئين

لحج/سبأ
التقى محافظ لحج أحمد عبدالمجدي أمس ممثل المفوضية السامية التابعة للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في اليمن نقيب حسين ومعه مدير مكتب المفوضية عدنان السيد بشير خان.

وفي اللقاء الذي حضره وكيل أول محافظة لحج صالح أحمد حسين البكري تم استعراض عدد من القضايا المتعلقة بأوضاع اللاجئين مخيم خرز ودور المفوضية في معالجة الأوضاع الصحية والغذائية والأمنية وتوفير الاحتياجات الضرورية لتأمين أوضاع اللاجئين بالإضافة إلى ما تقدمه السلطة المحلية ومنظمات المجتمع المدني من خدمات ومساعدات ضرورية للاجئين بمخيم خرز والتأهيل بالمحافظة.

وخلال اللقاء أكد المحافظ أن الحكومة اليمنية والسلطة المحلية بالمحافظة لن تالغ جهداً في تقديم المساعدات للاجئين لحل قضاياهم وتحسين أوضاعهم المعيشية. ودعا المجدي السلطة المحلية ومكتب المفوضية بعدم إلهي تكثيف جهودهم في مساعدة اللاجئين والتأهيل وتقديم خدمات أفضل لهم كضرورة إنسانية وأخلاقية.

من جانبه أشار نقيب حسين إلى أن زيارته هي الأولى لمخيم خرز والمحافظة ولس خلالها أوجه الدعم والمساعدة التي تقوم بها الحكومة اليمنية ممثلة بالسلطة المحلية بالمحافظة بالرغم من الأوضاع والظروف الصعبة التي تعاني منها البلاد.

وعبر عن استعداد المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتقديم المساعدة فيما تستطيع تقديمه من خدمات ومشاريع خدمية للاجئين من القرن الإفريقي والتأهيل البيئيين. مقدراً دور الحكومة والسلطة المحلية والأجهزة الأمنية بالمحافظة في الحد من هروب اللاجئين من المخيم إلى بعض المحافظات ومنها إلى دول الجوار.

أول مدينة سكنية راقية مغلقة على شاطئ البحر

أول مدينة سكنية راقية مغلقة على شاطئ البحر

شركة لجيل عدن البنية المحدودة
772251601-3-4-5 جوال 02-351602
www.darraheden.com